عمال الشحن والتفريغ بميناء عدن ضحايا لاهمال الدولة

بالنظر للقيمة الحيوية والاقتصادية والوطنية القصوى والعالية الشـأن والأهمية التي تحتلها الموانئ البحرية على مختلف المستويات والأصعدة الخدمية والإنتاجية في حياة الدول والشعوب وبالمقارنة مع بقية المرافق الأخرى الأدنى قيمة والأقل أهمية منها ..فإنك لن تجد بين الموارد البشـرية أو القوى العاملة التي تتولى عملية ومهام الإنتاج فيها عمالا تجرعوا من مرارة الظلم وغصص الحرمان وسموم التهميش ومصادرة الحقوق على يد الجهات المستفيدة منهم أو التي يفتـرض أن تكون معنية برعايتهم وإدارة شـؤونهم كتلك التي تجرعهـا ومازال يتجرعها على أيديهم منذ سـنوات وعقود طويلة عمال ميناء عدن للشـحن والتفريغ دون سواهم ولم يحظوا خلالها بأي نصيب مما ينبغي أن يحظوا به من قبلها عن جدارة واستحقاق لا مراء فيه من الرعاية والاهتمام وان لم يكن ذلك مهما بلغ مستواه كافيا لمكافأتهم ورد الجميل إليهم وتكريمهم عما قدموه وظلوا يقدمونه لليمن شعبا وحكومة من الخدمات والجهود الوطنية العظيمة , ومع ذلك فإنهم لم ينالوه كأقل ما يجدر بمثلهم أن ينالوه من باب التشريف والاعتراف بهم كعمال لا من باب الحق الذي لم ينتظروه منها مقابل كل قطرة عرق ساحت من مسامات جلودهم وجباههم واختلطت بالبحر حتى كادت أن تناصفه في منسوب الملوحة والماء...

كما انك لن تجد بين بقية الدول التي تمتلك موانئ بحرية في مياهها الدولية دولة واحدة فـي العالم تهتم وتعتني بعمالتها ومواردهـا البشـرية العاملـة بأي مجـال من مجـالات الإنتاج الأخرى فيها أكثر مما تهتم وتعتني بصورة استثنائية بعمالتها ومواردها البشرية العاملة في موانيها ماعدا اليمن البلد الوحيد على خارطـة العالم الذي انفرد بذلـك دون الجميع بل وتفوق فيه حتى على أكثر البلدان التي اشـتهرت بالفسـاد والتسيب في العالم..فهل ورد إلى مسـامعكم من قبل علم عن دولة أو حكومة سواها قد فعلت ذلك مع عمالها أينما عملوا من سابق وان حدث ذلك في حالات نادرة وقليلة جدا مع البعض منها فمن المستبعد حسب تقديري وتصوري بأنه قد امتد ليطول العاملين فـي موانيها على وجه الخصوص حتى ولو لم تكن بعض هذه الموانئ تتمتع بأي مقدار من الأهمية الدولية والإسـتراتيجية التي ينبغي أن يتمتع بها ميناء عدن لاعتبارات كثيرة لا يجهلها احد لم يعد يتمتـع بها كما كان يتمتع بهـا قديما كثاني ميناء في ترتيب قائمـة مجموعة الموانئ الأكثـر أهمية في العالم ...غيـر أن ذلك كما يبدو لم يكن قمينا ليشـفع لهؤلاء العمال ويعتق رقابهم مما أصابهم ولحق بهم من الغبن والضيم والكد والحرمان والإهمال طوال سنوات وعقود عملهم فيه ولربما كان ذلك واحدا من الأسباب التي أفقدته تلك الأهمية وجعلته يخسر سمعته التاريخية ويتراجع عن مكانته الدولية كواحد من أهم الموانـئ التي تتميز بموقعها الاسـتراتيجي والطبيعي الفريد على معظم الموانئ.

ولسنا هنا بصدد التفصيل بالكتابة حول الأهمية الإستراتيجية لميناء عدن وسمعته التاريخية بعد أن خسرهما لسبب أو لآخر إذ لا أظن أن ثمة من يجهل ذلـك وإنما لم نجد بدا من ضرورة التطرق إليها بهـذه العجالة تمهيدا للخـوض في قضية أخرى ذات علاقـة طرديـة وثيقة به ولم يكـن بوسـعنا أن نتناولها ونميط السـتار عنها ونستوفي شـروط التحقيق فيها دون أن نستهلها بهذه المقدمة وصولا لكشف بعض من جوانب الصورة المظلمة التي تغطي الواقع المؤلـم والمتدهور الذي يعيش فيه عمال الشـحن والتفريغ بميناء عدن عسـى أن نسهم من خلف ذلك في التعبيـر عن معاناتهم وهمومهـم ورفع الظلم الجاثم على صدورهم وإخراجهم من بوتقة التهميش والنسيان التي نصبها لهم النظام السابق خلال سنوات حكمه إلى فضاء العنّاية والاهتمام الذي استبشروا بأن يجدوا أنفسهم فيه بعد أن قامت ثورة التغيير وأسقطت أساطين الظلم والفساد ليجدوا أنفسهم بعد مرور أكثر من عام ونصف على قيامها وقد ازدادت ظروفهم وأوضاعهم بؤسا وسوءاً على النقيض مما تفاءلوا به فطالبونا بضـرورة الكتابة عنهـم وعن أحوالهـم لعل الدولة الجديدة تنتبه إليهم وتسمع عويلهم وتصغي لأنينهم وتسارع لانتشالهم من مستنقع الإهمال والتجاهل الذي مازالوا غارقين فيه ..لتعمل على تعزيز صمود جماهير الكادحين وعموم فئات الشعب، والتوقف الفوري عن المس بمصالح الفئات المسحوقة، واعتماد سياسة اقتصادية تقوم على تعزيز حقوقهم وتخفيف الأعباء عنهم وعن الفئات المهمشة، وإلغاء الاستقطاعات غير القانونية وتحديد أسعار خاصة بهم تراعي ظروفهم وخدماتهم الجليلة في خدمات المحروقات والغاز، والكهرباء والمياه، والمواد الغذائيـة الضروريـة مثل الطحيـن والأرز والزيـوت والأدوية وغيرها، وإعادة النظر في العديد من الرسوم وحملات الجباية التي فرضت دون قوانين، تلك التي تزيد العمال فقرا وبؤسـا، الأمر الذي يتطلب وضع قضية العمال وبالذات عمال الشـحن والتفريغ بميناء عدن على سلم أولويات برامجها، والتوقف عن تجاهل حالـة العاطلين عن العمل، والبحث عـن حلول عملية تعينهم على مواجهة صعوبة الحياة.

هامش لا بد منه

في 7 /7 /2007م صدر حكـم اللجنة التحكيمية للفصل في النزاعـات العمالية التابعة لوزارة الشـئون الاجتماعية والعمل بمحافظة عدن في الدعوى رقم (271) لسنة 2006م المرفوعة إليهـا مـن قبل ما يزيـد عـن (400) عامل من عمال الشـحن والتفريغ بميناء عدن عبر مندوبيهم الموكلين من قبلهم بمهمة التقاضي والترافع نيابة عنهم أمامها ضد خمس شركات تجارية تمثل القطاع الخاص اندمجت في كيان ملاحي واحد فيما كان يسمي ((بالإدارة المشتركة للشحن والتفريغ)) التي وقعت في تاريـخ 7 /9 /1997م مع الجهة المعنية بـإدارة الميناء اتفاقا ثنائيا انتقلت بموجبه مسـؤولية أعمال الشحن والتفريغ إليها لمدة عشر سنوات اعتبارا من ذلك التاريخ مع مهام وصلاحيات الإشـراف على هؤلاء العمال وتشـغيلهم بدلا عن شـركة الملاحة الوطنية التي كانت تتولى القيام بهذه المسـؤولية كجهـة حكومية تمثل القطاع العام قبـل أن تتخلى عـن ذلك بهدف إفساح المجال وفتح باب المنافسة أمام القطاع الخاص وتشجيعه على تسـيير هذا العمل في الميناء عوضا عن الدولة ,

غير أن الدولة ممثلة بشركة الملاحة الوطنية التـي أبرمت هـذا الاتفاق معها لـم تنظر كما تبين لاحقـا لا بعين الاعتبـار ولا بعين العطف ولا حتـى بعيـن القانـون لمـا يفرضـه عليها الواجـب الإنسـاني والأخلاقـي والوطني تجاه هـؤلاء العمال بالـذات أكثر مـن أي واجب آخر ولم تكترث أو تأبه بمـا يعنيهم من الأمر ولم تراع أوضاعهم المهنية والنقابية ولم تضع في حسبانها أو تتخذ بشأنهم وقد قررت أن تبيعهم للقطاع الخاص أي إجـراءات أو تدابير قانونية أو ضمانات تشـريعية أو ترتيبات تنظيمية من شأنها أن تحدد وتحكـم علاقتهم بهذه الشـركات وتصـون وتحفظ حقوقهم ومكتسـباتهم المهنية والقانونية وتؤمن مسـتقبلهم العملي معها أو مع غيرها وتعالج مشـاكلهم وإنما سلمتهم إليها كمن يسلم قطيعاً من المواشي الضالة للوحوش الكاسرة وتركتهم في مهبات الرياح العاتية فريسة سهلة وسائغة لمخالب الجشع والاستغلال و أنياب الابتزاز التي ظلت تمزق و تنهش أجسادهم السمراء من خلال هذه (الإدارة) التي اعتبرتهم ونظرت إليهم وتعاملت معهم كل هذه السنوات على أنهم عمال ((مؤقتون)) ولا ينطبـق عليهم أي بند من بنود قانون العمل رقم (5) لعام 1995م والمعـدل بالقانون رقـم (25) لعام 1997م السـاري مفعوله في البلاد على نحو تعمدت من ورائه أن تحرمهم من تلك الحقوق والمكتسبات التي اقرها وكفلها لهم هذا القانون باعتبارهم عمالاً لهم من الحقوق مثل ما عليهم من الواجبات سواء كانوا مثبتين أو مؤقتين وليس كما صنفتهم هي لتحتال على حقوقهم الشرعية والقانونية في مكافأة نهاية الخدمة وفي الحصول على الإجازات السنوية والتعويضات وتكاليف العلاجات اللازمة عن الإصابات والمخاطر التي يتعرضون لها في العمل أو بسببه مثلهم في ذلك مثل غيرهم من العمال في كل مكان تمهيـدا لإنكارهم وحرمانهم منها لاحقـا كما حاولت ان تفعل ذلك أمام اللجنة التحكيمية عندما زعمت في أقوالها المثبوتة بمحاضر القضية بان هؤلاء العمال لا يستحقون منها شيئاً مما ذكـر أكثر من أجورهم اليومية رغم انها لم تتوقف خلال فترة عملها في الميناء عن الخصميات التي طالما ظلت تسـتقطعها منهم تحت بنود القانون بواقع 9 ٪ بصورة يومية ولا توردها لصالحهم كما ثبت ذلك للجنة التحكيمية التي باشـرت النظر فيما تضمنته دعواهم من المطالب والحقوق فأصدرت حكمها حيالهم في التاريخ المشـار إليه سلفا الذي نص صراحة على عدالة قضيتهم ومشروعية مطالبهم واقرها لهم وأمر الإدارة المشتركة بقوة الشرع والقانون بتأديتها إليهم دون قيد أو شرط ولو استدعت الضرورة استخدام القوة المسلحة معها لإجبارها على ذلك.

إلا أن الفتـرة المحـددة الممنوحـة لها بموجب ذلـك الاتفاق لتشغيل الميناء انتهت بعد شهرين فقط من تاريخ صدور هذا الحكم لتنسحب الإدارة المشتركة من الواجهة وتغادر الميناء في موعدها كما قدمت إليه وتستغني عن هؤلاء العمال وترمي بهم بكل بساطة على قارعة الطريق كما يرمى العظم بعد أن يؤكل لحمه وتتوارى عن الأنظار قبل أن تقوم بتنفيذ هذا الحكم بما جاء فيه من قرارات صارمة.. ليجد هؤلاء العمال أنفسـهم في متاهات الضياع لا يعرفون إلى أين يتوجهون ومع من يتخاطبون والى أي شرع ينتصفون لانتزاع حقوقهم المنهوبة من ناهبيها.. وعوضـا عما كانوا قد استبشـروا أن يحل بهم مـن الخير في أن تتحسـن أوضاعهم المهنية وظروفهم العملية والمعيشية إلـى الأفضل بعد رحيلها فقد قابلهم الحظ بما هو أسـوأ وأمر مما مر بهم وانقضى عليهم من البؤس والشـقاء حينما وجدوا أنفسهم مجددا مضطرين ومرغمين على العمل والتعامل مع شركات تجارية وملاحية أخرى كثيرة حلت محلها بعدما حصلت علـى تراخيص لمزاولة أعمال الشـحن والتفريغ كلا على حدة في الميناء وتسنى لها المجال أكثر مما تسنى لمن سبقها في ممارسة الظلم والاستغلال عن طريق التنافس والمقاولة فيما بينها لتنفيذ هذا العمل على حسـاب مقدرات العمال وطاقاتهم العضلية وحقوقهم وأرزاقهم المعيشـية دون أي ضوابط أو قيود تشريعية أو لوائح مهنية أو أخلاقية تنظم علاقتها بهم لتنفرد كل شـركة من هذه الشركات بحريتها الكاملة في تشـغيل وتوقيف وفصل من تشاء منهـم بـكل انتقائيـة ومزاجية ليغـدو عرق هؤلاء العمال رهنا لمناقصات الظلم والجشع في أسـواق الأنانية والربح يعبثون به كيفما طاب لهم العبث دون حسـيب أو رقيب أو وازع من ديـن أو ضمير يردعهم لمجـرد أن هؤلاء الناس يحتاجـون إلى عمل يجنـون من ورائه ما يسـترهم ويسـد رمقهم ويحفـظ حياتهم مـن الفاقة والعـوز هم وأهاليهـم ولعل هذه هي نقطة الضعف التي باتت تستثمرها هذه الشركات.

حافظ الشجيفي

وللوقـوف علـى تفاصيل الصـورة وتقريبها للقارئ أكثر فقد كان لنا ونحن نقوم بهذا التحقيق الصحفي أن نجري بعض الحـوارات مع عدد من هؤلاء العمال الذين وافقوا على نشرها في الوسائل الإعلامية بعد أن تعهدنا لهم وأبدينا استعدادنا الكامل أمامهم كأشخاص أن نبذل ما بوسعنا للوقوف إلى جانبهم ومسـاندتهم وتحريك قضيتهم لدى كل المحافل الحقوقيـة والقضائية والإعلامية ومنظمـات المجتمع المدني المهتمة وذات العلاقة إذا مـا تعرضوا لأي أذى أو ضرر أو إجراء تعسفي بفعل ذلك وقد التقينا على مقربة من البوابة الرئيسية للميناء بالعامل مطيع عبد الواحد الشعبي بينما كان منصرفا منه فـي طريق عودته إلى البيت وهـو يتصبب عرقا بعد يوم شـاق وطويل قضاه أسـوة بكثير من العمال سـواه في العمل تحت هجير حرارة الشمس اللافحة التي تذيب الأرصفة وتشوي الجلود حيث رد علينا بعد هنيهة من الإطراق والصمت بلسـان حاله قائلا ((لا تؤاخذونا أو تعتبوا علينا إن نحن ترددنا أو أبدينا تحفظنا من الخوض والتطرق لمسائل ترتبط مباشرة بمصادر رزقنا الوحيدة كهذه ..فانتم لا تدركون كيف تسـير الأمور هنا وكيف تجري وتتم الوقائع، فنحن نعمل مع شركات لا تقيم لنا وزنا أو اعتباراً وتتعاطى معنا عن طريق الفوضى والعشـوائية دون أي معايير عملية أو خدمية أو مهنية تطبقها علينا ويمكن أن نتعرض للفصل والتوقيف والحرمان من العمل معها في أي لحظة بسبب أو دون سـبب، فلا يوجد من يحمينا هنا أو يدافع عن حقوقنا ، فـلا إدارة الميناء تهتم ولا كيـان نقابي يتلمس همومنا ويتحسس مشـاكلنا فالنقابة التي كانت تمثلنا انتهت قبل أن تنتهي (الإدارة المشتركة للشحن والتفريغ)) التي عملنا معها لمدة عشر سنوات قبل أن ينتهي عقدها المبرم مع إدارة الميناء وترحل في العام 2007م ومعها مستحقاتنا ومكتسباتنا المهنية والقانونية التي حرمتنا منها ولم نجد من يقف معنا أو يناصرنا عليها ..

أما فهيم عبد النور محمد سـعيد الذي التقينا به في المكان نفسـه أيضا وهو احـد العاملين الذيـن يتبنون ويتحمسـون لفكرة تأسـيس نقابة تحميهم وتدافع عـن حقوقهم وتنتصر لقضاياهـم فقد قال ((إن حكم اللجنـة التحكيمية للفصل في النزاعات العمالية الذي صدر بخصوص دعوانا المرفوعة إليها ضد ما كان يسمى ((بالإدارة المشتركة للشحن والتفريغ)) قبل شهرين من انتهاء الفترة المحددة لعملها في الميناء قضى هذا الحكم ضمن مـا قضى به أن تقوم الإدارة المشـتركة بتثبيت العمالة التي أمضت سبع سنوات وأكثر في العمل معها وبعدم شـرعية وقانونيـة الخصميات التي ظلت تسـتقطعها بصورة يومية بواقع 9 ٪مـن أجورنا اليومية باسـم القانون وإعادتها إلينا كما نص أيضاً على حقنا كعمال في الإجازات السنوية بما يعادل راتب شهر عن كل سنة خدمة معها ومثلها مكافأة نهاية الخدمة إلا أن الإدارة المشتركة لم تنفذ شيئا من هذه الأحكام، غيـر إننا لا نرى والحـال كذلك مـا يجعلنا نلقـي باللوم على الإدارة المشتركة وحدها على ما أصابنا وما لحق بنا من الضرر أو نحملها المسـؤولية بمفردها لنبرئ بذلـك إدارة الميناء مما يفترض أن تتحمله من كامل المسؤولية عن ذلك بعد أن فرطت فينا وفي واجباتها القانونية والوظيفية والإدارية والإشـرافية نحونـا وورطتنا بالعمل مع هذه الشـركات دون أن تلزمها بأي ضوابـط أو لوائح إدارية أو مهنية أو نقابية أو تنظيمية تضمن حقوقنا وتكفل مكتسـباتنا وتحقق مصالحنا وتصون جهودنا وطاقاتنا وترسم حدود علاقتنا الآنية والمستقبلية معها. وسواء رحلت الإدارة المشـتركة للشحن والتفريغ ومعها حقوقنا أو لم ترحل أوجاءت شـركات جديدة بدلا عنها أو لم تأت فان ذلك لا ولن يعفـي إدارة الميناء بأي حال من الأحوال من مسـؤوليتها الكاملة عنا وعن حقوقنا ماضيـا وحاضرا ولاحقاً وعما آلت إليه أوضاعنا وظروفنا بسـبب تقصيرها الواضح معنا بالذات حين أدرجتنا ضمن صفقاتها التجارية التي عقدتها مع هذه الشركات كسلعة كاسدة ينبغي التخلص منها وتصريفها بأي وجه كان لنصبح عرضة لعبث وتلاعب المسـتهترين بأرزاقنا كما حدث ذلك ومازال يحدث حتى الآن ...

ويرى الأخ فهيم عبد النور محمد سعيد بأن هناك ترابطا بين تدهور أوضاع العمال ليس فقط في ميناء عدن وحده ولكن في كل مرافق العمل والإنتاج في الجمهورية ما اعتبره تراجعا في أوضاع الحريات فيها، حيث فسـر أن ما يعـوق حالة العمال من التطور هو غيـاب الحريات النقابية، بالإضافـة لضعف الأجور وتدنيها الأمر الذي جعل العلاقـة بين العمال وأربابهم تصبح علاقة إذعان ولا يوجد أي قانون يحكمها سوى حاجة كل طرف للآخر ..

مـن بيـن المجموعات والثلـل العماليـة التـي توزعت على المساحات الخالية القريبة من المدخل الرئيس للميناء بمديرية المعلا واتخذت منها مواقعاً للاستطلاع والترقب الذي يدوم على كل واحد من أفرادها لأيام وأسـابيع فـي انتظار فرصة واحدة يقتنصها إذا ما سنحت له عن طريق الحظ أو المصادفة وليس عن طريق الدور والتنـاوب كما كان يفترض للعمل في الميناء لساعات مقابل ما قد يحصل عليه من المال الذي يساعده على توفير ما يحتاجه وأسرته من القوت الضروري للحياة..

اقتحمنـا إحدى هـذه المجموعـات لمعرفـة همومهم حيث التقينا العامل ماجد نعمان مانع وهو شـاب يعيل أسرة تتكون من ابنتين وزوجة وأبوين طاعنين في السـن فقال:((في عهد الإدارة المشـتركة للشـحن والتفريغ التي أدارت هـذا الميناء خلال عشـر سـنوات قبل أن ينتهي عقدهـا كان العمل يجري بصورة منظمة وعادلة تكفل للجميع فرص المشـاركة بشكل متسـاو حيث كان يجري تنظيم العمال في تشـكيلات مهنية بأعداد تستوعب كل القوى العاملة المسجلة لديها في كشوفات ويتم توزيع المهام فيما بينها وفقا لجدول زمني محدد لانجاز عملها عـن طريق الدور والتناوب أما اليوم ومنذ اسـتلام هذه الشـركات لمسـؤولية الشـحن والتفريغ فقد اختلفت طبيعة العمل هنا وأصبحت الفوضى والعشوائية هي السائدة وأصبح بإمكان العامل الواحد أن يعمل مع أكثر من فرقة ومع أكثر من شركة بصورة تسـببت باحتكار وتقليص فرص العمل لعمال معينين على حسـاب آخرين كثر من المسـتحقين الذين باتوا علـى ما تراه مـن واقع الحال تزدحـم بهم طوابيـر البطالة و الانتظار واقتناص وتصيد الفـرص الأمر الذي خلق فئتين من العمال فئـة تحتكر فرص العمل وأخرى تظـل تنتظر نصيبها وقد تحصل أو لا تحصل عليه في نهاية المطاف وأدى هذا لان تكون إحداهما مصدر تهديد للأخرى...إذ لا يتورع أرباب العمل والمشرفون على العمال عن طرد أي عامل ممن يعملون معها لأتفه الأسباب واستبداله بواحد آخر على وجه السرعة من عمال الفئة الثانية ما جعل العمال من الفئتين يستغنون ويتنازلون عن كثير من حقوقهم ومسـتحقاتهم ويفرطون في جهودهم وطاقاتهم ويقبلون بكل الشروط بفعل حاجة كل منهم للعمل .. وكما يقولون ((شيء أحسن من لا شيء، وقد ترافق هذا مع تزايد أعداد الوافدين على الميناء بحثا عن عمل وتراجع حركة الصادرات والواردات من والى الميناء وتدني أجور العمال وغياب العمل النقابي الذي يحتاجون إليه ..

شـخص آخر انتفض من بين الجميع متسـائلا وقد بدا عليه اليأس والغضب (أين ذهب عبـد ربه منصور هادي وأين تولى واعد باذيب وأين اختفى قادة أحزاب اللقاء المشترك وأين يقف الجميع منـا؟؟ وماذا عن ثورة التغيير التي قيل بأنها أسـقطت النظام وأطاحت بأفاعيه السامة..إلى أين وصلت وأين استقرت وانتهت ؟؟

وأضاف أن الثورة التي لا تبدأ ولا تنتهي بتحقيق مطالب العمال وإصلاح أوضاعهم وتحسين ظروفهم ورفع مستوى معيشتهم لا تكون ثورة حقيقية قادرة على بناء المستقبل ...

أفحمنا الرجل بهذه التساؤلات ولم نجد ما نرد به عليه أكثر مما أخبرناه به بأن من يملك الإجابة عنها هم وحدهم الذين ذكرهم و أشار إليهم فيها فلننتظر عسى أن يكون ذلك قريبا !.